ملف ثقافي/سياسي

النخبة العربية والجماهير

(ملف من إعداد: محمد جمال باروت)

المثقف العربي أمام المساءلة النقدية

عبد الإله بلقزيز

يُعبِّر المثقفُ العربي عن مشاعر الإحباط تجاه ما يلقاه من معاملةٍ غير مُنْصِفة من السلطة والمجتمع على السواء. ينظر ـ بعين الحسرة ـ إلى موقعه الهامشي في التراتبية الاجتماعية العامة، وفي وعي الجمهور، فيتحسَّس ـ بمرارة ـ قُطْرَ الفجوة الرهيبَ الذي يفصل بين ما يقدّمه من خدمات معرفية وبين ما يحصلّه من عائدات مادية ورمزية، سواء أكانت هذه العائدات في صورةِ مكافأةٍ ماديةٍ عن «أتعابه»، أم في صورة اعترافٍ عامٍ بدوره المميَّز؛ وهو «اعتراف» يحتاج إليه ـ في كل حال ـ لإشباع حاجته إلى الشعور بالتوازن والرضا، ولإسباغ المعنى على فاعليةٍ له بدأتْ في فقدان معناها!

ومع أنّ شعور المرارة والحسرة هذا ـ بالحيْف والظلم اللذين لَحِقَا عَمَلَ المثقف من مخاطبَيْه (أي الدولة والمجتمع) ـ شعورٌ قديم لازمَ حَمَلَةَ القَلَم وكلَّ ذي رأيٍ منذ غابر العصور، وخاصة في سياق حضارتنا ـ حيث العلاقةُ حساسةٌ وقَلِقَة بينهم وبين «العامَّة» والسلطان ـ إلا أنه في توتُّره وحِدَّته أظهرُ اليومَ منه بالأمس لأسباب ذاتِ صلةٍ بتدهور موقع الرمزي في نظام قيم المبادلات الاجتماعية الجاري.

وسواءٌ صدَّقْنا المثقفَ في هذه الدعوى الاحتجاجية أم لم نصدِّقه (وإنْ كان من العدل أن نصدّقه)، فإنّنا لا بدَّ مدعوون إلى اعتبار أمرٍ ذي دلالةٍ عالية الأهمية، وهو أنّ هذا المثقف مطلوبٌ باستمرار للخضوع لاختبارات محاسبةٍ لا ترحم من قِبَل أولئك الذين يتوجَّه إليهم بالخطاب على سبيل التنوير، أو الوعظ، أو الاستنهاض، والجمهورُ والسلطةُ في عِدَادهم. ذلك أنّ أحداً لا يوقّره عند الأزمات، ولا يحفظ له فرصةَ شفاعةٍ تتفهم أو تراعي عُسْرَ حالِه وضعفَ حيلتِهِ. فما إن تستبد المُلِمّاتُ بالناس، حتى يهرعوا إلى هذا المنسيّ يسألونه عمّا فَعَل ليرفع الغُمَّة عن الجماعة ويفرجَ كُربتَها، أو يسائلونه عن دوره في ما جرى ومسؤوليته فيه! فجأةً، يخرج المثقفُ من غياهب النسيان إلى صدارة الحضور، فيصيرُ الجهة المَعْنيةَ بالبيان والإيضاح في ما عَرَضَ في أَمْرِهِ التباس. غير أنّ الذين يتذكرونه في الضرّاء لا يملكون حياله حتى مشاعرَ المجاملة والتقدير، بل يَحْملون معهم عدَّةً وعتاداً ثقيلين: أسئلةً اتهاميةً قاسية لا تُخْرِجه من هامشيته إلا لكي تضعه في قفص الاتهام!

هو ـ هنا ـ أمام نقدٍ من نوع مختلف: ليس نقداً ذاتياً، على نحوِ ما يُقْدِم هو عليه مُكْرَهاً في العادة، بل هو نقدٌ يصمِّمه له ويجهِّزُه جمهورُ نقّادٍ موزَّعٌ بين سائلٍ بريء، وناقمٍ حاقدٍ، ومتربِّصٍ منتقم. وعلى المثقف أن لا يضجر أو يتبرَّم حتى يستحق براءة الذمة وصفاء الطويّة، وإلاّ فلينتظرْ سَيْلَ لعناتٍ لا يُعْرَفُ له أوَّلٌ ولا آخِر!

- I -

كثيرةٌ هي موضوعاتُ ذَيْنك النقد والمساءلة. ولمّا كان حصرُها من بابا التمثيل معقّداً، فإننا نكتفي منها بعيِّنة دالة،

لا يملك أحدٌ أن يزايد على المثقفين بدروس في الشجاعة أمام السلطة، لأنّ أكثر الشهداء والمعتقلين والمنفيين مثقفون

قوامُها ملاحظاتٌ اعتراضيةٌ ثلاث تَعْرِض نفسَها عليه من قِبَل قسمٍ من الجمهور لا ينتمي إلى ميدان السلطة (وأعني بهذا القسم حصراً: المجتمع والمثقفين).

الملاحظة النقدية الأولى تتعلق بنخبوية المثقف. فالغالب على رأي الناس في المثقف، اليومَ، أنه كائن يحيط نفسَه بهالةٍ من الالتباسات تَرْفع من قيمة بضاعته، بل قُلْ ترفع بضاعته عن مستوى المَدارِكِ العام. وهم إذ يتهمونه بالإغراب والتشرنق في عالم مغلق على محيطهم الاجتماعي، يفهمون لعبته جيّداً، فيقرأون فيها محاولةً متبرِّجةً لإشهار تميُّزه عنهم وعلُوِّ مقامه على مراتبهم. ومشكلته هو كامنة في أنّه ـ إذ يثأر لنفسه بهذه النخبوية، ويتَّخذها خليلةً في صبواته الذهنية، محقِّقاً بها وفيها بعضَ التعويض النفسي عن الشعور بالهامشية ـ إنّما يجدِّد الأسبابَ ذاتَها التي صَنَعَتْ دونيَّتَهُ في وعي الجمهور، وحَرَمَتْه تحصيلَ اعترافٍ عام بدوره!

لا يجهل المثقفُ سيزيفية هذه الدورة العبثية المغلقة التي يندفع إليها في لعبة الردّ على الإنكار بإنكارٍ متبادل، بل هو يعيها جيداً، ويدرك أنه يَسَعُهُ الخروجُ منها متى شاء إلى رحابِ اعترافِ الجمهور به. غير أنه يرفض ذلك بإصرار، على خلفية وعيٍ طاعن في الإيمان بأنه يفقد معناه وهويَّتَهُ وروحَه إنْ هو تَنَازَل عن وظيفته المعرفية لإرضاء جمهورٍ متغيرِ الولاءات.

فهو لا يريد أن يكون مثقفاً شعبوياً يمتهن الخطابةَ والكلام المعقَّم الجاهزَ، بل يختار أن يسدِّد فواتير دوره المعرفي من شعبيته ومن رضى الجمهور عنه. ولسانُ حاله ما يلي: للمثقف الشعبوي أن يقتنص فرصة الطلب الاجتماعي المتزايد على الكلام الجاهز والمعرفة الجاهزة لحيازة موقعٍ متميزٍ في التراتبية الاجتماعية والرمزية؛ أما هو، فليس مستعداً لتقديم هذه الخدمات السريعة. وحين يحاصره الشعورُ بالعزلة، يمنّي النفسَ بالقول إنّ التاريخ سيُنْصفه كما أنصف الذين مِنْ قبله. الحاضر ليس له، بل للشعبوي؛ وأما هو فَلَهُ المستقبلُ.

من البيّن ـ هنا ـ أنّ حكم الجمهور على المثقف بأنه نخبوي حُكْمٌ يغرف من مصادر قابلةٍ للتعيين: نخبوية في اللغة النظرية العالِمة التي يستعملها في مقابل لغة العامة الحسّية؛ ثم نخبوية في الموضوعات الفكري المجرّدة التي يشتغل عليها في مقابل قضايا الوعي اليوميّ المباشرة؛ وأخيراً نخبوية في الهموم المعرفية التي تستبدّ به في مقابل هموم الناس الحياتية. غير أنّ من مصادر ذلك الحكم أيضاً الصورةَ التقليديةَ لدى الناس عن المثقف: وهي صورة تكونتْ تاريخياً عبر معاينةِ عملِ نمطٍ سائدٍ من المثقفين في حضارتنا، هم الفقهاء. فالفقيه هوالمثقف المثال في وعي الجمهور العام، بل قُلْ هو المثقف العضوي الذي أتقن كيف يبني مركزه ومرجعيته من خلال إصغائه إلى مطالب المجتمع، والإفتاءِ له بلغة العامة. يستطيع المثقف الحديث أن يملك بضاعة الفقيه المعرفية، غير أنه يرفض أن يكون فقيهاً أو على مثال الفقيه. إنه يعي نفسه في شبكةٍ معياريةٍ معرفيةٍ مختلفة، ويُبْدي الرّضى عن نفسه ودوره حتى وإن ضايَقَه الشعورُ بأنه غريب في مجتمع لا يقدِّر قيمةَ المعرفة. نعم، إنه يدرك جيداً أنّ للشعب سلطاناً اجتماعياً لا يقلّ سطوةً عن السلطان السياسي. لكنه مغمور بمبدإٍ لا يحيد عنه: وهو أنْ لا تنازُلَ عن المعرفة أمام السلطان الاجتماعي... وكُلِّ ردائفه.

*

وتتعلق **الملاحظةُ النقدية الثانية** بتحزُّبه، أي باختياره موالاةَ قسمٍ من المجتمع دون آخر. ويحسب المثقفُ ذلك من صميم حقوقه المدنية والسياسية كمواطن، بل من صميم حقوقٍ طبيعية ترجع إليه بوصفه إنساناً. ويزيد على ذلك بالتأكيد على الصلة العضوية ـ في وعيه ـ بين ما يَعْرف وبين ما يريد، مشدِّداً على أنّ هذه الجدلية الموضوعية بين المعرفة والإرادة هي التي تحمل دورَه المعرفيَّ على أن يكون دوراً اجتماعياً. وسبيلُهُ إلى ذلك بالقلم أو بالانتظام في مؤسسة اجتماعية أو سياسيةٍ ذاتِ مشروع. غير أنّ الجمهور (جمهورَ «العامة» وجمهورَ أصنافٍ أخرى من المثقفين) لا يذهب مذهَبَه، ولا يشاطره الرأيَ، بل يخال التحزبَ الذي يبديه خيانةً لدوره المفترَض.

وحجة الجمهور في ذاك أنّ المثقف ممثِّلٌ لضمير الجماعة (الأمة أو الشعب)، وأنّه لا يجوز أن ينحاز إلى فريقٍ منها على حساب آخر، لأنّ في ذلك الانحياز تحويلاً لمعنى المعرفة والثقافة ومضمونهما. ولمّا كان جمهورُ المعترضين في معظمة من المثقفين لا من عامة الناس، فإنّ الحجّة لم تكن لتعوزه لبيان أنّ استقلالية المثقف عن أيّ ولاءٍ سياسي هي ما يَحْفظ له مكانَتَه، ويصون وظيفَتَه، ويرفع من رصيدِ فكره في سوق القيم الاجتماعي؛ وهي ـ بالتالي ـ ما يحمي صورة الثقافة بصفتها تعبيراً عن شخصية المجموع الاجتماعي، لا رأسمالاً برسم التوظيف السياسي.

هذا النقد هو شبيهٌ بشعار «مَنْ تَحَزَّب خان»، الذي أطلقه بعضُ عرب هذا الزمان! وهو، وإن لم يكن كاريكاتورياً إلى

هذا الحدّ، نقدٌ شديد الجفاء تجاه تجنيد المعرفة والثقافة في ميدان الصراعات الاجتماعية.

*

أما **الملاحظة النقدية الثالثة**، فتتصل بما يُتَّهَمُ به من ضعف جرأته على السلطة، وميْلِهِ الى تحاشي مواجهتها، بل والصمتِ عنها كلياً. ولا يتعلق الأمرُ في هذا الاتهام بمَنْ يوالي نظامَ الحكم، أو بمن يؤجِّر لسانَه وعقلَه لخدمة السلطان، من المثقفين ـ وهم كُثُرٌ هذه الأيام ـ، بل يتعلق بمن يُفْتَرَض فيهم أن يدافعوا عن سلطتهم المعرفية الرمزية في مقابل السلطان المادي السياسي. فهؤلاء يؤاخَذون على إحجامهم عن إبداء البطولة في وجه السلطة، وإحجامهم عن الدفاع ـ بالصوت الجهير ـ عن قضايا الناس والمجتمع، كائنةً ما كانت الظروفُ والأوضاعُ.

وتجري هذه الملاحظة النقدية على خلفية الاعتقاد بأنّ المثقفين يمثلون طليعةً كفاحيةً متقدمة في حقل الصراع الاجتماعي، وبأنهم حَمَلَة مشعل التغيير لمجرد أنهم يملكون عِلْمَ ذلك التغيير، على ما يدَّعون ويعلنون! ويزدهر بعضُ هذا النقد ـ اليوم ـ في امتداد تنامي فكرةٍ رائجةٍ مفادُها أنّ الثقافة أمست الآن آخرَ خندقٍ من خنادق المواجهة بعد سقوط الخندق السياسي ومؤسساته الحزبية؛ وينجم عن هذه الفكرة ـ بالبداهة والطبيعة ـ أنّ المثقفين هم سَدَنَة التغيير، وهم سياسيو هذه المرحلة وعسكرها!

*

تلك عيِّنَةٌ من نقدٍ كثيف يتعرض له المثقفُ العربي في غمرةِ تحولاتٍ عميقة رفعتْ ـ فجأةً ـ من حرارة الانتباه إليه، بعد طول تجاهُل وتهميش، وأقامتْ له محكمةً مفتوحةً تسائله عما فَعَل حتى يكون أهلاً لثقةٍ غامضة لم يَتَعَهَّدْهَا أحدٌ يوماً بالصيانة والرعاية. ومع أنّ كثيراً من ذلك النقد لم يجانب الصواب، بل وَقَفَ على مواطن القصور في ممارسات المثقفين العرب، مثلما وَقَف على عاهات الاستعلاء، والتخندقِ الايديولوجي، والرُّهاب الجماعي من السلطة، إلاّ أنّ بعضه رَكَّب نتائجَ تفوق في الحدة مقدِّماتِ ذلك النقد، وغالَى في التعبير عنها والتنظير لها، إلى حدود الاشتباه في الطوية والمقصِد. ومن تلك النتائج المركَّبة على ذلك النقد: الخلوصُ إلى القول بأنّ دور المثقفين انتهى، وانتهت الحاجةُ الاجتماعية إليه، بعد كلّ الإخفاق الذي أصابه.

ومع أنّ مجال الرد على مثل هذه الأطروحة غير ذي مناسبة هنا، إلا أننا نهتبل فرصة النقد الذي عرضنا بعضاً من معطياته، لضخّ بعض النسبية فيه حتى يكون نقداً متوازناً، وموضوعياً، يهتدي بالرصانة، ويتحاشى الممارسة السادية. وسنسلك ذلك من سبيلٍ منهجيٍّ يشدد على بيان الجوانب

من المفارقات أن يُسند إلى المثقف دور خلاصيّ، ثم يتعرض للتهميش الاجتماعي والإنكار الايديولوجي

الأخرى الخفية في الممارسات المنقودة. وغنيّ عن البيان أنّ ذلك يَتّخذ ـ حُكْماً ـ شكلَ دفاع عن المثقف. غير أنه في الحقيقة دفاعٌ منهجيٌّ، في المقام الأول، لا انتصارُ ايديولوجيٌّ له: وهو الذي ـ لا شك ـ يستحق الحساب النقدي العسير.

- II -

نقطةُ انطلاق هذه المرافعة الدفاعية المنهجية هي إثارةُ الانتباه إلى الوجه الآخر للصورة، الذي غالباً ما يَصْرِفُ النقدُ النظرَ عنه، باعتباره مساءلةً أو محاكمةً لا تحتفظ للمنقود ـ في العادة ـ إلا بلائحة الاتهام، تاركةً أمرَ إنصافه جانباً. وليس الوجهُ الآخرُ الذي نعني سوى رواية المثقف نفسِه لدوره وعمله أو صناعته؛ وهي ـ للتذكير ـ الروايةُ التي قد يشاطره إيّاها كثيرون ممن يفهمون المعرفةَ على الضرب ذاته. ومع أنها قد تكون روايةً ايديولوجيةً تبريرية مَقْصِدُها تلميعُ صورته، إلا أنها قد لا تخلو ـ أيضاً ـ من أسباب الوجاهة.

لننظرْ سريعاً في التُّهم الثلاث السابقة من زاوية الإصغاء إلى رأي المثقف فيها، ومن زاوية ردّ الاعتبار الى موقفه:

يمكن التفكيرُ ـ ابتداءً ـ في منزعه النخبوي بعيداً عن فرضية جنوحه إلى الاستعلاء المعرفي (أو العلموي) على الجمهور، وانطلاقاً من فرضيةِ أنّ ما يُعْتَبَر نخبويةً في تفكيره هو الشكل الأكثر رصانةً وموضوعيةً لتعبير الفكر عن نفسه. إذ الفكر ليس طقساً تلقائياً يمارسه مَنْ يشاء، ولا هو معارفُ جاهزةٌ يرسلها قائلٌ إلى متلقٍّ فيدركها على التّوّ؛ بل هو عملية نظرية مركّبة تنطوي على فاعليات ذهنية تجريدية، تتراوح بين التحليل والتفكيك، وبين التركيب الصادر عن البناء الفرضي ـ الاستنباطي (أو الأكسيومي) للموضوعات. وهي فاعليات تجري من خلال تشغيل منظومة من المفاهيم المجرّدة تمثّل المستوى النظريَّ الأعلى في قاموس التعبير عن الأفكار. وغنيّ عن البيان أنّ إدراك هذه العملية ليس في متناول عامّة القراء، فكيف بعامة الناس! وعلى ذلك، فقد يكون ما يُحْسَب نخبويةً هو الاسمُ المستعار ـ أو الاسمُ الحركيّ ـ للدور المعرفي الطبيعي للمثقف، بل قلْ للدور المطلوب منه كمثقف. إنّ وظيفة المثقف ليست في ترداد ما يعتقده الجمهور، بل في إنتاج معرفة نظرية لا يستطيعها

غيرُه. أما «الفكر اليومي» ـ كما سمّاه المفكر الراحل مهدي عامل ـ فهو سيّد الموقف وزادُ كلِّ وعي، ولا خصاص فيه أو احتياج إليه لوفرته، بل لفيضه عن الحاجة!

وعلى النحو نفسه، يمكن فهمُ المنزع التحزبي للمثقف الذي يؤاخَذ عليه. فقد لا يكون هذا دليلاً على خيانةٍ مزعومة منه لدوره كضمير للمجتمع والأمة، أو كانحياز الى فريقٍ ضد آخر، بل قد يكون عنواناً لممارسته مبدأ الالتزام: التزام قضية المجتمع والشعب والوطن، من خلال مؤسسة سياسية أو نقابية أو اجتماعية تنتدب نفسها لأداء دور الأداة الوظيفية لمشروعٍ مجتمعيٍ جماعيّ، أو من خلال فكرةٍ رئيسةٍ يراهن على أن تكون رديفَ رسالةٍ اجتماعيةٍ عليا يملك هو ـ كمثقف ـ أن يساهم فينشر مضمونها وقيمتها في سياق فاعليةٍ تنويريةٍ منتجة. ومن الثابت أنّ مثل هذا الالتزام لا يكون تحزُّباً بالمعنى السلبي للعبارة، بل تعبيرٌ عن ولاء لفكرة عليا مجتمعية يخال أنّ أسلَكَ المسالك إلى التّعبير عنها انخراطٌ في حزبٍ سياسي أو منظمةٍ جماهيرية، أو تبشيرٌ ثقافي بفكرةٍ ومشروع. وفي كل الأحوال، لا أحد يملك أن يجرّد الثقافة من مضمونها الالتزامي الطبيعي اعتباراً لطبيعتها كفاعلية مرتبطة بالمحيط الاجتماعي الذي تفكر فيه وتعبّر عنه.

أما الاتهام الثالث بجُبْنِهِ تجاه السلطة، وبافتقاره إلى الشجاعة الأدبية للصُّدوع بالرأي المخالف لها، فهو مما لا يجوز في حق سائر المثقفين. فإذا تركنا جانباً مثقفَ السلطة، الذي يواليها سرّاً وعلانيةً، ويدبّج لها المدائح، فنحن لا نجد في الصورة غيرَ مثقفين مغضوبٍ عليهم من السلطان، عملاً بقاعدة «مَنْ ليس معي فهو ضدي»! وأكثر هؤلاء يستحقون ذلك الغضبَ وساماً رفيعاً يتقلّدونه، لرفْعَة قدرِ كرامتهم، وحرصِهِمْ على أداء دورهم الطبيعي تجاه حقّ شعبهم في الحرية. وكثير منهم دَفَع أكلاف ذلك باهظةً، لكنه لم يحسبها بحساب المصلحة الخاصة، فلم يربح نفسه ويخسر العالم.

والحق أنّ الذين يَرْجمون المثقفَ بتهمة التهيب من السلطة، وتحاشي جانبها، إنما يتجاهلون حقيقتين عصيتين على التغافل: أُولاهُما تضحياته الأسطورية التي دفعها لقاءَ التعبير عن رأيه والدفاع عنه، والتي لا تضارعها تضحياتٌ أخرى. فليس تفصيلاً أن يقال ـ هنا ـ إنّ تلك التضحيات بلغتْ ـ في أحيانٍ كثيرة ـ حدَّ فقدان حريته، بل حدَّ فقدان أقدس حقٍّ من حقوق الإنسان: وهو الحق في الحياة! إنّ أكثر الشهداء، والمعتقلين، والمنفيين، والملاحقين قضائياً، والمطارَدين من أجهزة المخابرات، مثقفون. وفي هذا، لا يملك أحدٌ أن يزايد عليهم بدروسٍ في الشجاعةِ ورباطةِ الجأش أمام السلطة.

أما ثاني تينك الحقيقتين، فهي أنّ من المشروع تماماً للمثقف العربي ـ اليومَ ـ أن يحفظ نفسَه من الإهدار، ورأسَهُ من القطف، بعد أن بلغ تغوُّل السلطة حدّاً لا يطاق، وانهارتْ دفاعاتُ المجتمع المدني أمام زحف السلطان. من سيحميه من البطش إنْ هو خَرَقَ أحمَرَ الخطوط؟ لقد انهارت الفواصلُ بين البطولة والانتحار، وباتت المبدئيةُ رديفاً للتهوُّر. وعليه، حين يقبض المثقف اليومَ على الجمر الملتهب، يستحق أن يُمْحَضَ ولاءً من الجميع، لأنّ رأيه وشجاعته بَلَغا «من العلياء كلَّ مكان» على رأي جدّنا الأعظم أبي الطيب المتنبي!

ليس دفاعاً عن المثقف هذا الذي نقوله؛ فهو يستحق من النقد أكثرَ مما قيل عنه وفي حقه. إنّه ـ بالأحرى ـ دفاع عن الموضوعية في ممارسة النقد، وهي موضوعية مطلوبة لحمايته من المنزلق المَرَضِيّ: السادية، أو لحمايته من احتمال التحول إلى تصفية حسابٍ ذاتيٍ لا تتصل ـ في شيء ـ بالثقافة والمعرفة. على أننا نفهم جيداً أنّ كثيراً من أسباب الشطط والمغالاة في النقد راجعٌ إلى صورة المثقف لدى ناقديه، وإلى نمط الرسالة والدور اللذين يسندونهما إليه. إذ إنّ كثيراً ممن يحاسبونه كلّ هذا الحساب العسير يطالبونه بما يفوق قدرته وطاقته من الأدوار الكبرى، بل هم يضعون على عاتقه ما عجزتْ مؤسساتٌ «عتيدةٌ» على النهوض بأعبائه. وفي هذا منتهى الإسقاط الايديولوجي الذي لا يناسب واقعَ الحال، ولا يتناسب وممكناتِ الفعالية الاجتماعية والمعرفية للمثقفين.

إنّ من المفارقات أن يُسنَدَ دورٌ خلاصيٌّ للمثقف، ويجري التعاملُ معه وكأنه مسيحٌ، في الوقت الذي يتعرض فيه للتهميش الاجتماعي والإنكار الايديولوجي. كما أنّ من المفارقات أن يُطلَبَ منه دورٌ تنوء بحمله الدولةُ والأحزابُ السياسية، وكأنه كائن خارق، في الوقت الذي تلفظه فيه هذه المؤسساتُ (= الدولة والأحزاب). غير أنّ الأهم في ذلك كله أنّ هذه المطالبات تستنهض لدى المثقف وهماً قاتلاً: هو القدرة على أداءِ دورٍ رسوليٍّ! وفي الظن أنّه الوهم الذي سوف يفضي به إلى الانتحار الثقافي بحسبانه يمثل أبشعَ أنواع الادّعاء الذي يجافي منطقَ الثقافة ويزوّر دورَ المثقفين!

المغرب

المثقف العربي وعُسرُ اكتشاف الديموقراطية

شمس الدين الكيلاني

١ ـ وعي العالم المنقسم (النهضة)

استيقظ المثقفُ العربي الحديث على صورةِ عالمٍ غدا منقسماً: بين غربٍ امتلك مصادرَ القوة والرفاه والمنعة، وأكّدَ تقدمه التقني والثقافي وبناءَه السياسي، ورسّخ فكرةَ المواطنة ومكانةَ الفرد والمجتمع الأهلي قُبالةَ الدولة، وأمسك زمامَ المبادرة التاريخية التي أهلّته لأن يطمح أن يكون سيِّدَ العالم بفرض سيطرته ومصالحه وثقافته... وبين عالمه العربي ـ الإسلامي الذي بات مهدَّداً في سيادته على أرضه ومصالحه وثقافته، وأضحى هامشياً فاقداً زمامَ المبادرة التاريخية، يجترّ ثقافةً راكدةً خاليةً من الإبداع، ويعيد إنتاجَ اقتصادٍ مفكّكٍ متخلّف، ويمسك بمصيره نظامٌ سلطانيٌّ ينهبه في الداخل ويعجز عن حمايته من الخارج.

إنّ وعي المثقف العربي هذا الانقسامَ المروِّعَ، وإدراكَهُ خطرَ الاجتياح القادم وجسامةَ التهديد الذي يحيط به، جعلاه يركّز على الوسائل الكفيلة باستدراك التأخر التاريخي، وعلى اختصار الزمن اللازم لهذه المهمة بامتلاك مصادر القوة التي تحول بينه والخطرَ. وبدأ بحثه المحموم عن مصادر قوة الغرب.

*

ركّزتِ النخبةُ الحاكمةُ العثمانية، التي كانت على تماسّ مع تلك الحقائق، على إصلاح المؤسسة العسكرية والجهازِ الإداري، وتجاهلت البناءَ الاجتماعيَّ ـ السياسيَّ والثقافيَّ، الذي لم تبدأ بإصلاحه إلاّ بعد فوات الأوان، أي عندما استطاع الغربُ أن يوظفه لتفكيك الاقتصاد والاجتماع والثقافة بشكل ملائم لتوطيد سيطرته وهيمنته. وشدَّد الشيخُ ـ المستقلُّ عن مؤسسة الإفتاء السلطانية ـ على الإصلاح الديني بالرجوع الى الإسلام الصحيح، لأنه اعتقد أنّ مصدر قوة الغرب تكمن في «الإصلاح الديني» اللوثري، الذي فتح الطريق أمام أوروبا المسيحية لاقتباس مفاهيم الإسلام: السلطة المدنية، والشورى، واحترام العقل، والفطرة البشرية. وأمّا المثقف الليبرالي ـ الذي درس في أوروبا ـ فقد وجد في الدولة الدستورية عمادَ القوة اللازمة لاستحقاق التقدم ولمواجهة الخطر.

إنّ يأسَ العرب من تجديد الدولة العثمانية لوقف التدهور، يضاف إليه تخاذُلُ هذه الدولة في ردّ الغزو الغربي عن الأرض العربية (الجزائر، تونس، ليبيا..)، وظهورُ نخبة من الأتراك تدعو إلى التتريك، كل هذا سيقطع الخيطَ الأخير من احتمال شراكةٍ عربية ـ تركية لإعادة بناء الدولة، وسيدفع الى ولادة وعيٍ قوميٍ يدعو إلى وحدة العرب لتكون نقطةَ ارتكازٍ لقوتهم ولنهضتهم.

*